63 بالمئة من الفلسطينيين يؤيدون تشكيل حكومة وحدة.. وتراجع طفيف في شعبية هنية وعباس

الحوار الوطني الفلسطيني يؤجل الى منتصف الشهر الحالي تخوفا من الوصول الى طريق مسدود

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية مختلفة امس ان الحوار الوطني الفلسطيني الذي دعا اليه الرئيس محمود عباس تأجل الى منتصف الشهر الجاري.

وكانت دعوة عباس جاءت بناء على الدعوات التي اطلقتها عدة مؤسسات فلسطينية، ومنها المجلس التشريعي الفلسطيني، وفصائل فلسطينية مختلفة من اجل بدء جولة من الحوار الداخلي للخروج من الأزمة الفلسطينية الراهنة المتمثلة بالحصار والعزلة المفروضة على الحكومة الفلسطينية.

واوضحت المصادر لـ«القدس العربي» بان التأجيل جاء بهدف الاعداد الجيد للحوار من اجل انجاحه لان الساحة الفلسطينية لا تحتمل فشل الحوار ووصوله الى طريق مسدود.

واوضح بسام الصالحي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني انه تم الاتفاق على تأجيل موعد بدء الحوار الوطني ليكون ما بين يومي 15و 20 من الشهر المقبل بدلا من غدا الثلاثاء كما كان مقررا.

وقال الناطق باسم حماس في الضفة الغربية عدنان عصفور في تصريحات صحافية «ان الحوار تم تأجيله للتفاهم بشأن جدول الاعمال واللجنة التحضيرية والاجندة والمدعوين للمشاركة».

وقال عصفور ان التأجيل يهدف إلى محاولة التحضير الجيد بغية نجاح الحوار. واضاف «حتى يؤتي الحوار ثماره فلا بد ان يكون بعيدا عن وسائل الاعلام.. والتوصل للشكل والنتيجة المرجوة منه بالشكل المطروح حاليا لا يمكن ان يؤدي للنتيجة المرجوة».

ويهدف الحوار الى الوصول إلى توافق وطني في ظل التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية عقب تولي حماس سدة الحكم إضافة إلى محاولة كسر الحصار والعزلة المفروضة على الحكومة وتجاوز الازمات السياسية والمالية الخانقة التي تواجهها.

وسيعمل الحوار على تجاوز تداعيات خطاب رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، الذي انتقد فيه بشدة بعض رموز السلطة ومحاولتها الانقلاب على الحكومة التي شكلتها حركته الأمر الذي أثار انتقادات واسعة من حركة فتح ومؤسسة الرئاسة الفلسطينية. كما سيناقش المتحاورون إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ومن جهته أكد عبد الله عبد الله عضو المجلس التشريعي عضو لجنة الحوار الوطني الفلسطيني أن تأجيل الحوار جاء بسبب جولة الرئيس محمود عباس الخارجية.

واشار عبد الله عبد الله الى إن اللجنة التحضيرية للحوار لم تستطع أن تستكمل تحضيرات الحوار، بسبب عدم توقيع عباس الكثير من الدعوات، من خارج إطار الفصائل والقوى الفلسطينية، ولهذا أجلنا بدء جلسات الحوار بانتظار عودته المقررة اليوم. ومن الجدير بالذكر ان دعوات الحوار تشمل إضافة لممثلي الفصائل الوطنية والاسلامية، عددا كبيرا من الشخصيات وممثلي الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع الفلسطيني.

وصيغت دعوة موجهة من الرئيس عباس الى حوالي 120 شخصية سياسية من فصائل وممثلي كتل برلمانية، ورئيس واعضاء الحكومة، ورؤساء الجامعات والمحافظين، ورؤساء تحرير الصحف الرئيسية وممثلين عن المنظمات الشعبية الكبرى، من بينهم 70 شخصية في الضفة و50 من غزة. وكان الرئيس عباس واللجنة التحضيرية للحوار الوطني قد حددا عناصر الحوار بنقاط ثلاث هي الوضع الراهن والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، إلى جانب حماية السلطة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية، ثم تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن جهته اوضح بسام الصالحي ان هناك بعض القضايا الاساسية يمكن أن تعرض أمام جلسات الحوار الوطني بصفتها قضايا أخذت مستوى من البحث والمقترحات بحيث يخرج الحوار بنتائج مشجعة وملموسة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وتأمل حركة المقاومة الاسلامية حماس ان يؤدي الحوار الوطني الفلسطيني المؤجل الى اعادة اصلاح منظمة التحرير وضمان تمثيل الحركة فيها، كما قال خالد سليمان الناطق باسم الكتلة البرلمانية للحركة في المجلس التشريعي. واضاف سليمان في تصريحات للاذاعة الفلسطينية «الحوار الوطني أمر مطلوب باستمرار.. وفي حوارات سابقة اتفقنا على جملة من القضايا في القاهرة واتفقنا على التهدئة واتفقنا على اجراء انتخابات واتفقنا على ضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية». وشدد على إنه لو جرى تنفيذ ما اتفق عليه بشأن إصلاح منظمة التحرير منذ أكثر من عام «لكنا قطعنا شوطا كبيرا»، واضاف قائلا «نعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منجزا وطنيا مهما وكبيرا يجب الحفاظ عليه. ويجب إصلاحه. نحن لسنا اليوم في المنظمة لهذا فإننا نطالب بأن يعاد إصلاحها لكي نكون ممثلين فيها». ومن جهته، أكد أحمد عبد الرحمن الناطق باسم حركة فتح امس في تصريحات صحافية أن الهدف من الحوار الوطني المقترح هو التوصل لبرنامج سياسي يمثل برنامجا للانقاذ الوطني، مشيرا إلى أنه يمكن على ضوء هذا البرنامج تشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وقال عبد الرحمن في تصريحات لاذاعة «صوت فلسطين» الرسمية «نريد في حركة فتح أن نتوصل في هذا الحوار الذي يضم جميع القوى الفلسطينية والشخصيات والفعاليات إلى برنامج سياسي يمثل برنامج للانقاذ الوطني»، ومشيرا إلى أن «حركة فتح لا يمكن لها أن تقف متفرجة على ما آل إليه الوضع الفلسطيني من تدهور مما يدفع فتح وكل القوى الفلسطينية للتلاقي والبحث عن مخرج».

وذكر عبد الرحمن أن من بين الموضوعات المطروحة في الحوار من قبل حركة فتح تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذا لاتفاق القاهرة في آذار 2005 والذي نص على تفعيل وتطوير المنظمة بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكدت مصادر في الفصائل الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بان جلسات الحوار التي كان من المفترض ان تبدأ غدا، تم إرجاؤها الى اجل غير مسمى، نتيجة تخوف عدد من الفصائل من فشل التوصل الى نتائج مقنعة للشعب الفلسطيني، اضافة الى تأثر بعض الفصائل بضغوطات من قياداتها في الخارج لا تؤيد عقد الحوار في هذه المرحلة. وتوقعت بعض المصادر الفلسطينية ان تنطلق مسيرة الحوار في ذكرى النكبة في 15 أيار الجاري. هذا ودعت القوى الوطنية والإسلامية امس إلى الحوار الوطني، من أجل الاتفاق على إستراتيجية وطنية موحدة، لكسر الحصار الجائر والظالم المفروض على الشعب الفلسطيني. وأكدت القوى في بيان أصدرته بمناسبة عيد العمال العالمي الذي يصادف اليوم على ضرورة العمل الجاد، من أجل الوصول إلى حكومة وحدة وطنية بين الجميع، مع الاتفاق على وضع الآليات الكفيلة بتوحيد الجهد ورص الصفوف ونبذ الفرقة والانقسام.

وقالت القوى في بيان لها «ان ذلك يتطلب ضرورة تفعيل وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإفساح المجال لاحتواء الجميع في إطارها، وتوحيد الخطاب السياسي الذي يتعين مخاطبة المجتمع الدولي على أساسه، للضغط على حكومة الاحتلال لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والعمل على إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الرازحين في زنازين الاحتلال دون قيد أو شرط أو تمييز.

وأكدت القوى على ضرورة إنجاح التحضيرات الجارية لإحياء يوم النكبة من خلال تأمين أوسع حشد جماهيري وشعبي، من أجل التأكيد للعالم أجمع أن الشعب الفلسطيني، الذي تم تهجيره وطرده قسراً من وطنه ودياره، لن يقبل بأية حلول قد تمس هذا الحق المقدس، مشددة على حقه في العودة وتقرير المصير. الى ذلك يرى 63 في المئة من الفلسطينيين أن الخروج من الازمة المالية الحالية يكمن في تشكيل حكومة موحدة تضم كل الفصائل السياسية الفلسطينية بحسب استطلاع للرأي أجراه برنامج دراسات التنمية لجامعة بيرزيت.

وتفيد نتائج استطلاع الرأي بتراجع نسبة مؤيدي حركة حماس من 50 في المئة الى 44 في المئة خلال الشهر الماضي أمام استقرار شعبية حركة فتح بنسبة 34 في المئة. كما سجل تراجع بنسبة مؤيدي أداء الرئيس محمود عباس من 54 في المئة الى 43 في المئة خلال شهر مقابل تراجع لمؤيدي أداء رئيس الوزراء اسماعيل هنية من 64 في المئة الى 57 في المئة منذ تعيينه قبل شهر. ويعيد منظمو الاستطلاع أسباب حجم التراجع بهذه النسب الى عوامل عديدة مرتبطة بالقضية المالية اضافة الى الوضع الداخلي بالاضطرابات بين حركتي حماس وفتح بسبب التصريحات المختلفة لقادة الحركتين. وفي انتخابات مجالس الطلبة لجامعة القدس المفتوحة الموزعة في جميع مدن الضفة الغربية اجريت امس ، سجل فوز واضح لحركة فتح، واحتفل انصار حركة فتح في مختلف مدن الضفة الغربية بهذا الفوز الذي يكتسب اهمية نظرا لعدد الطلبة المشاركين في الانتخابات. وحصلت كتلة الشبيبة الطلابية التابعة لحركة فتح على ما مجموعه 193 مقعدا من اصل 315 هي عدد مقاعد مجالس الطلبة في جميع مقرات الجامعة، في حين حصلت الكتلة الاسلامية على 98 مقعدا، وتوزعت باقي المقاعد على كتل تابعة لفصائل اخرى. ويبلغ عدد طلبة الجامعة حوالي 39 الفا موزعين على 15 مركزا في مدن الضفة الغربية. وجرت الانتخابات لاختيار مجلس طلبة لكل مقر مكون من 21 عضوا.

انصار فتح يحتفلون بفوز الحركة بانتخابات المجالس الطلابية لجامعة القدس المفتوحة بالخليل امس (رويترز)

هنية يعلن عدم معارضته إجراء مفاوضات بين عباس وإسرائيل

■ غزة ـ يو بي آي: قال رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية امس الأحد أن الخوض في مسار المفاوضات مع إسرائيل سيكون مرهقا في حال لم تقر الدولة العبرية بالحقوق الفلسطينية، معربا في الوقت ذاته عن عدم معارضته للتفاوض بين رئيس السلطة محمود عباس وإسرائيل.

وكان مسؤولون أردنيون ومصريون طالبوا عباس بالشروع في التفاوض مع إسرائيل في ختام القمة الثنائية بين الملك عبد الله والرئيس حسني مبارك السبت.

وقال هنية في هذا الاطار «إن الرئيس أبو مازن من موقعة كرئيس للسلطة الفلسطينية وكرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فإنه يستطيع أن يتحرك في كل الساحات ويستطيع ان يتفاوض مع أي طرف بما فيه اسرائيل». غير أن هنية أعرب عن معارضة حكومته للاستمرار في ذات النهج السابق في التفاوض مع إسرائيل بدون وجود أي التزامات إسرائيلية. وقال خلال مؤتمر صحافي عقب تفقده لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في مدينة غزة امس «اذا لم يقر الاحتلال الإسرائيلي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وهي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين والافراج عن الإسرى فإن تكرار المفاوضات سيكون شيئا مرهقا للشعب الفلسطيني».

وأبقى رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة التي شكلتها حركة حماس وهي الأكثر معارضة لنهج التفاوض، الباب مفتوحا أمام فرص أي تغيير في المواقف السياسية.

وقال «إن الحكومة الفلسطينية اذا ما عرض عليها اي شيء من اي طرف ستدرسه بعناية وبعمق على قاعدة مصلحة شعبنا وحقوق شعبنا الثابتة». وشدد على أن الحوار بين الحكومة والرئاسة الفلسطينية متواصل مؤكدا على أن أي حوار وطني فلسطيني داخلي لن يكون أمرا جديدا وأعرب في الوقت ذاته عن أمله في أن يكون الحوار الفلسطيني القادم مثمرا وبناء ويحقق مصلحة الشعب الفلسطيني.

وضع اللمسات الاخيرة لتشكيل قوة المساندة لتكون جزءا من جهاز الشرطة الفلسطيني

وزارة الداخلية تجري اتصالات مع مخاتير وعائلات لمنع استخدام السلاح

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تجري وزارة الداخلية الفلسطينية في اطار خطتها لانهاء حالة الفلتان الامني التي تعيشها الاراضي الفلسطينية، اتصالات مع مخاتير وممثلين عن كبار العائلات الفلسطينية لمساعدتها في انهاء فوضى السلاح التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني وصياغة ميثاق شرف عائلي يحرم استخدام السلاح في الخلافات العائلية.

وقال الناطق باسم وزارة الداخلية خالد أبو هلال ان الوزارة بصدد صياغة وثيقة شرف عائلي تشمل توقيع كل مخاتير العائلات والعشائر الفلسطينية في كل محافظات الوطن تنص على تحريم وتجريم استخدام السلاح بالمشاكل العائلية.

واوضح ابوهلال أن كل العائلات والمخاتير الذين التقتهم وزارة الداخلية يبدون التجاوب والترحيب بالفكرة، لافتاً إلى أنه بعد الانتهاء من توقيع الوثيقة ستعرض بمؤتمر صحافي بحضور نخبة من هؤلاء المخاتير ليعلن حينها انتهاء عهد استخدام السلاح في المشاكل العائلية.

جاء ذلك، خلال المؤتمر الصحافي الأسبوعي الذي عقده أبو هلال امس الاول في مقر وكالة أنباء رامتان للأنباء بمدينة غزة.

وشدد على أن الوزارة أثبتت في أكثر من حادثة أنها ماضية في خطواتها لإنهاء مظاهر الاعتداء المسلح على قوات الشرطة الفلسطينية، والمساس بهيبتهم إلى جانب حماية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة وإنهاء حالات خطف الضيوف الأجانب.

وأعلن ابو هلال أن الأيام القادمة ستشهد حملة بمشاركة كل قوى الأمن والشرطة الفلسطينية ودعم قوى وأجنحة المقاومة للبدء بحملة تطهير الأراضي الحكومية والأراضي المحررة من الذين وضعوا اليد عليها.

وأوضح أبو هلال أن وزارة الداخلية لاحظت في الفترة الأخيرة ظاهرة سرقة السيارات على مدار الساعة، من أصحابها أو من الأماكن العامة، الى جانب سرقة اسطوانات الغاز، منوهاً بأن هذه الأفعال الهدف منها إثارة المزيد من الإرباك والرعب في الشارع الفلسطيني.

وقال إن البعض يقوم بإطلاق النار بسبب وبدون سبب لإثارة حالة من الفوضى والإرباك بين أبناء الشعب الفلسطيني، واعداً بإنهاء هذه الظاهرة.

وشدد أبو هلال على أن قوة الإسناد الخاصة التي شكلها وزير الداخلية واصدر الرئيس محمود عباس قرارا بحلها ليست جهازاً أمنياً جديداً بل ستكون جزءاً من جهاز الشرطة وتتلقى تعليماتها من قائد الشرطة الفلسطينية، وسيرتدي افرادها اللون الأزرق زي جهاز الشرطة الفلسطينية ومهامها الدعم والمساندة لجهاز الشرطة فقط.

ومن الجدير بالذكر ان وزارة الداخلية التي يرأسها سعيد صيام احد قادة حماس تواصل تشكيل قوة الاسناد رغم قرار عباس بحلها وعدم شرعيتها.

واكد خالد ابو هلال ان وزارته تضع اللمسات الاخيرة لتشكيل قوة المساندة، موضحا ان ستة أجنحة عسكرية فلسطينية وافقت رسميا على الانضمام للقوة، وان الوزارة لا زالت بانتظار ردود بعض الاجنحة العسكرية لكتائب شهداء الاقصى وكتائب المقاومة الوطنية، وبعد وصول هذه الردود ستكون القوة جاهزة، نافيا ما تردد من انباء حول عدم موافقة الاذرع العسكرية لكتائب الاقصى الدخول في هذه القوة.

وقال ابو هلال «ان العديد من الاذرع العسكرية التابعة لكتائب الاقصى وهي الاذرع المعروف عنها انها لا تتدخل الا في عمل المقاومة ولا تقوم باي دور الا في المقاومة وافقت على الدخول في هذه القوة، اما التشكيلات التي تمارس التخريب والعبث وتعتدي على المؤسسات الفلسطينية وتدعي وتتستر بزي كتائب الاقصى فهذه ليس لها علاقة من قريب او بعيد بالكتائب وهي لا تعنينا اطلاقا لانه لا يوجد فلسطيني غيور على مصلحة وطنه يرفض اعادة الهيبة لرجال الشرطة الفلسطينية».

وحول قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالغاء قرار وزير الداخلية تشكيل القوة الخاصة، اوضح ابو هلال ان «الرئيس عباس لم يقرر إلغاء تشكيل هذه القوة، لكنه قرر عدم تشكيل جهاز امني جديد يكون بديلا لاجهزة الامن وهذا امر نحن نتفق معه عليه لاننا لسنا بحاجة الى اجهزة امنية جديدة».

واضاف «حدث سوء فهم والبعض حاول تشويه صورة هذه القوة والادعاء انها قوة امنية ستكون بديلة لاجهزة السلطة ولكننا بعد ان اوضحنا موقفنا بانها ستكون عبارة عن قوة احتياط مساندة للشرطة وجزءا من جهاز الشرطة وتلبس زيها وتأتمر بأمر قائدها بات الامر واضحا وانتهى الخلاف».

من جهته، اكد أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية في الجامعات الفلسطينية فتحي الوحيدي امس على عدم شرعية أي قوة أمنية جديدة أو ما يسمى بفرق مساندة للأجهزة الأمنية، وذلك حسب النظام والقانون الفلسطيني.

وقال د. الوحيدي في ورشة عمل في جامعة الأزهر حول المحكمة الدستورية ان القانون والنظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية أعطى لوزير الداخلية صلاحيات ومهام تضمن له الحق في الحفاظ وترتيب وزارته حسب القانون والنظام، كما حدد القانون ثلاثة أجهزة أمنية وهي الشرطة، والمخابرات، والأمن الوطني ولا يحق إنشاء أو تكوين أي جهاز آخر لان ذلك سيكون مخالفا للقانون أو يمكن ذلك من خلال تغيير بنود القانون الفلسطيني الأساسي.

وأعرب د. الوحيدي عن قلقه الشديد من قرار صيام تشكيل ما اسماه «قوة إسناد» مشكلة من مختلف الفصائل الفلسطينية، وقال إن خطورة ذلك تكمن في تحول المجتمع الفلسطيني شيئا فشيئا نحو العسكرة، فكل وزير يأتي يريد أن يشكل له قوة حماية ومساندة، معنى ذلك سنجد أنفسنا في غابة ومستنقع مجموعات عسكرية شكلت بقرار من وزراء داخلية.

واستغرب د. الوحيدي من عدم استغلال قوى الأمن والشرطة الفلسطينية، مؤكدا ان السلطة تمتلك كفاءات وخبرات كبيرة في جهاز الشرطة ما يمكن أي وزير داخلية إذا أحسن استغلالها من السيطرة الشديدة على المجتمع الفلسطيني، مشيرا إلى أن تشكيل القوة التي اقرها وزير الداخلية صيام يسيء للأجهزة الأمنية الفلسطينية خاصة جهاز الشرطة ويجعلها في خانة التقصير والقصور ويصورها بأنها لا تستطيع القيام بواجباتها.

اصابة طفل في قصف مدفعي اسرائيلي على بيت حانون

الأمن الفلسطيني يشدد اجراءاته الامنية على المعابر في قطاع غزة

■ غزة ـ رام الله ـ اف ب ـ قنا: اعلن مسؤول فلسطيني امس الاحد ان اجهزة الامن الفلسطينية بدأت بتشديد اجراءاتها الامنية على كافة المعابر والمنافذ في قطاع غزة، خصوصا على معبري رفح جنوب قطاع غزة وكارني (المنطار) شرق مدينة غزة.

وقال سليم ابو صفية مدير امن المعابر الفلسطينية لوكالة فرانس برس انه «تم البدء بتشديد اجراءاتنا الامنية في كافة المعابر الحدودية خصوصا معبر رفح (على الحدود مع مصر) وكرم ابو سالم (كيريم شالوم شرق رفح) والمنطار التجاري (الفاصل بين قطاع غزة واسرائيل) وصوفا الخاص بنقل مواد الاسمنت والبناء اضافة الى معبر بيت حانون (ايريز) في شمال قطاع غزة».

واكد ان هذه الاجراءات اتخذت لمنع اي محاولات «تصب باتجاه اغلاق هذه المعابر».

واشار الى محاولة تفجير سيارة مفخخة الاسبوع الماضي قرب موقع للامن الوطني الفلسطيني في معبر المنطار (كارني) والتي نجح الامن الفلسطيني باحباطها وقال «نبذل جهودا كبيرة بما في ذلك مع اخواننا في الفصائل من اجل منع مثل هذه المحاولات».

واوضح مصدر امني فلسطيني ان اسرائيل اعادت امس الاحد فتح معبر المنطار التجاري لبضع دقائق قبل اعادة اغلاقه مجددا بـ«ذرائع امنية».

وحذر ابو صفية من استمرار اغلاق المعبر الذي «ينعكس بشكل مدمر على النواحي المعيشية بسبب النقص الذي يحدثه الاغلاق في المواد الغذائية الاساسية والطبية».

وكانت اسرائيل اغلقت معبر المنطار اثر محاولة تفجير سيارة مفخخة الاسبوع الماضي بينما تعرض معبر المنطار لسلسلة اغلاقات اسرائيلية متكررة.

ووصف ابو صفية الوضع في معبر رفح بـ«الجيد» خصوصا الجهود التي يبذلها المراقبون الاوروبيون الى جانب الطواقم الفلسطينية «بهدف تحسين الوضع وزيادة عدد ساعات العمل في المعبر».

ومن جهة اخرى أصيب الطفل الفلسطيني محمد محمود عودة (13 عاما) امس الاحد بجراح خطيرة جراء اصابته بشظايا القذائف المدفعية التي أطلقتها قوات الاحتلال على بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة.

وأوضحت مصادر طبية في مستشفى العودة بمحافظة الشمال حيث نقل الطفل الجريح أن حالته مستقرة رغم خطورتها، مشيرة الى أنه تعرض لاصابات بشظايا كبيرة الحجم اخترقت جسمه.

وذكرت مصادر محلية أن المدفعية الصهيونية استهدفت مناطق مأهولة بالسكان وأن القصف المدفعي طال أبراج الشيخ زايد في بلدة بيت حانون محدثا أضرارا مادية كبيرة بممتلكات الاهالي.

اولمرت يريد انهاء بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية «في اسرع وقت»

■ القدس ـ ا ف ب: اعلن مصدر رسمي ان الحكومة الاسرائيلية قررت امس الاحد تسريع اعمال بناء الجدار الفاصل المثير للجدل في الضفة الغربية وتعديل ترسيمه بشكل طفيف.

وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت امس الاحد لدى افتتاح جلسة مجلس الوزراء «علينا تسريع وتيرة اعمال البناء. وستسمح القرارات التي ستتخذ بالانتهاء في اسرع وقت من بناء الجدار الامني لافشال محاولات تنفيذ اعتداءات» ضد اسرائيل.

ووافقت الحكومة الاسرائيلية على الترسيم الجديد للجدار لكي لا يشمل بلدات فلسطينية في القطاع الذي يقع فيه مجمع ارييل الاستيطاني في شمال الضفة الغربية وقرب القدس الشرقية.

وكان اولمرت امر الاربعاء بـ«السد الفوري لجميع الثغرات» في قطاع القدس بحاجز موقت.

وذكرت السلطات الاسرائيلية ان العملية الانتحارية الاخيرة في تل ابيب التي اوقعت تسعة قتلى في 17 من الجاري نفذها فلسطيني تسلل من ثغرة في الجدار في قطاع القدس.

وبحسب اسرائيل، فان الهدف من اقامة الجدار الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية في لاهاي «مخالفا للقانون الدولي»، هو منع الفلسطينيين من شن هجمات على اراضيها وعلى مستوطنات في الضفة الغربية، وكذلك منع دخول فلسطينيين بصورة «غير شرعية» الى اسرائيل والقدس الشرقية.

وكان يفترض ان تنتهي اعمال البناء مع نهاية 2005 الا ان رفع فلسطينيين شكاوى امام المحكمة العليا الاسرائيلية بسبب مسار الجدار ادى الى تأخير اعمال البناء خصوصا في الجزء الواقع في القدس الشرقية.

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الامم المتحدة، فان ثلاثة ارباع الجدار المقرر بناؤه تقع على اراضي الضفة الغربية في حين ان 145 كلم فقط بموازاة «الخط الاخضر» الذي كان يفصل اسرائيل عن المملكة الهاشمية حتى 1967.

ويتألف هذا الجدار الفاصل من اسلاك شائكة وطرقات واسيجة الكترونية وجدران اسمنتية يصل ارتفاعها في بعض المواقع الى تسعة امتار.

وطرحت فكرة بناء الجدار في عهد حكومة ارييل شارون وهو من المشاريع الاعلى كلفة التي تنفذها اسرائيل حتى الان حيث قدرت كلفته بـ3,2 مليارات دولار.

ويندد المسؤولون الفلسطينيون بـ«جدار الفصل العنصري» ويشددون على الاضرار الجسيمة التي الحقها بالشعب الفلسطيني ويتهمون اسرائيل بتحويل الاراضي الفلسطينية الى سجن واسع بسببه.

وافاد مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الامم المتحدة ان بناء الجدار واقامة «منطقة عازلة» سيقضمان 6289 هكتارا من الاراضي الفلسطينية.

كما ان الجدار سيؤدي الى فصل اكثر من 40 الف فلسطيني مقيمين في 38 قرية عن الضفة الغربية، فيما سيجد ربع الفلسطينيين الـ230 الفا الحاملين بطاقات اقامة في القدس انفسهم شرق الجدار وسيتحتم عليهم عبوره.

وكانت محكمة العدل الدولية اعتبرت في قرار اصدرته في التاسع من تموز (يوليو) 2004 بناء الجدار «مخالفا للقانون الدولي» وطالبت بازالته واكدت الجمعية العامة للامم المتحدة لاحقا هذا الموقف.

ولم تأخذ اسرائيل في الاعتبار بهذه المطالب غير الملزمة وواصلت بناء الجدار. واعلنت وزارة الدفاع الاسرائيلية ان اسرائيل انهت بناء نصف الجدار في الضفة الغربية.

ومن جهة اخرى عقدت اللجنة المركزية لحزب العمل في اسرائيل امس الاحد اجتماعا لاختيار الوزراء السبعة الذين سيمثلون الحزب في الحكومة الجديدة وسط اجواء من خلافات داخلية تعصف بالحزب.

من جهة ثانية من المتوقع ان يعلن حزب اسرائيل بيتنا اليميني المتطرف الذي يضم بشكل اساسي الناطقين بالروسية امس عدم مشاركته في الحكومة المقبلة بعد تعذر الاتفاق مع حزب كاديما، صاحب اكبر عدد من النواب في الكنيست، حول توزيع الحقائب وبرنامج عمل الحكومة.

وشن عدد من قادة حزب العمل وبينهم جنرالات سابقون مثل النائبين ماتان فيلناي وعامي ايالون حملة قاسية على بيريتس مطالبين بالحصول على مقاعد في الحكومة التي يعمل زعيم حزب كاديما ايهود اولمرت على تشكيلها.

وذهب البعض الى حد التهديد بالانفصال عن الحزب واتهموا بيريتس بانه لم يكن ناجحا في مفاوضاته مع اولمرت على توزيع الحقائب الوزارية.

اضافة لنقص الادوية غزة مهددة بنضوب المياه عام 2020 بسبب سرقتها من قبل اسرائيل

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

دعا وزير الصحة الفلسطيني باسم نعيم امس الأحد الدول العربية إلى ضرورة مساعدة وزارته التي تعاني من أزمة شديدة نتيجة نفاد الكثير من المستلزمات والأدوية الطبية من جراء استمرار الحصار والاغلاق، فيما تعيش غزة او ما يسمى قطاع غزة اليوم، حالة من الحصار الاسرائيلي الشديد ويعاني الاهالي هناك اوضاعا اقتصادية صعبة جدا ويفتقدون الى الطعام الكافي والدواء في ظل ارتفاع الاسعار وازدياد نسبة الفقر والبطالة نتيجة الحصار، وكأن كل ما سبق ليس كافيا، فان هؤلاء المواطنين سيفتقدون المياه ايضا ولكن بعد 14 سنة اذا ما واصلت اسرائيل سرقة المياه الفلسطينية.

وفي سياق محاولة حلحلة الوضع الصحي المتأزم التقى الوزير الفلسطيني عدداً من السفراء وممثلي الدول العربية لدى السلطة الفلسطينية امس في مقر وزارة الصحة وقال في تصريحات عقب اللقاء «وضعنا بين أيدي إخواننا في الدول العربية واقع وزارة الصحة وخصوصاً في ظل هذا الحصار الخانق سواء من خلال إغلاق المعابر أو قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني ما يؤثر تأثيراً مباشراً على المواطن الفلسطيني في صحته فيصدر الحكم على كثير من المرضى بالموت البطيء ويجب أن يتدخلوا معنا ليساعدونا في رفع هذا الحصار وفي فك الطوق عنا». ومن جهته، توقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني نضوب الخزان الجوفي لقطاع غزة عام 2020، مع استمرار الطلب على المياه وضخ إسرائيل كميات كبرى من المياه من الخزان الجوفي الفلسطيني للاستفادة منه في الأغراض الزراعية والصناعية المنزلية الإسرائيلية، بحيث أن هذه الكمية أصبحت تغطي 25 في المائة من احتياجات إسرائيل المائية، بالإضافة إلى تزايد أعداد السكان بمعدلات نمو وصلت إلى 3,5 في المائة سنوياً، الأمر الذي تزيد منه احتياجاتهم المائية، بالإضافة إلى تذبذب كمية المطار المصدر الأولي للمياه الجوفية يؤدي في النهاية إلى تناقص منسوب الخزان الجوفي، وبالتالي تناقص كميات المياه المخزونة. وبين المركز وفق ما نشره مركز الاعلام والمعلومات الفلسطيني أن هذه الظاهرة واضحة بشكل كبير في قطاع غزة، ففي دراسة لسلطة المياه حول مياه قطاع غزة تظهر أن كمية المياه الجوفية تتناقص فبعد أن كانت حوالي 1200 مليون متر مكعب عام 1975 أصبحت عام 1995، 800 مليون متر مكعب، ومع استمرار الطلب فإنه من المتوقع نضوب الخزان الجوفي عام 2020.

ورغم ماتشير إليه الدراسات أنه ما زال هناك فائض من المياه يمكنه تعويض النقص الحاصل في الضفة وقطاع غزة، إذ تقدر كميات المياه الفائضة بحوالي 300 مليون متر مكعب، لكن بسبب الممارسات الإسرائيلية وسيطرتها الكاملة على الموارد المائية حتى الذي تم الاتفاق عليه في اتفاق «أوسلو»، أدى إلى عدم الاستفادة من فائض المياه في الضفة الغربية، وسوف تتفاقم هذه المشكلة بشكل كبير مستقبلاً، لأن الاحتياجات المائية للفلسطينيين سوف تزداد بزيادة عدد السكان، ففي قطاع غزة، تقدر كمية المياه المستهلكة للأغراض المنزلية والصناعية 47 مليون متر مكعب، يتوقع أن ترتفع إلى 200 مليون متر مكعب عام 2010 أما الضفة الغربية، فتقدر كمية المياه المستهلكة للأغراض المنزلية والصناعية بـ46 مليون متر مكعب، يتوقع أن ترتفع إلى حوالي 187 مليون متر مكعب عام 2010، أي بزيادة تصل إلى حوالي 200 في المائة. وفي جانب آخر، يشير المركز إلى الخطر الثاني والمتمثل بمشكلة التلوث بشكل كبير في مياه قطاع غزة أكثر مما تظهر في الضفة الغربية، إذ تصل نسبة الكلورايد في بعض المناطق إلى 1500 ملغم/ لتر، أما المناطق التي تستخرج فيها مياه تتمتع بنسبة كلورايد أقل من 250 ملغم/ لتر، هي مناطق محدودة لا يتجاوز مساحتها 45 كلم في المناطق الشمالية، و35 كلم في المنطقة الجنوبية. وحسب تقسيم لانجوت 1966، فإن نوعية المياه في قطاع غزة تقع ضمن نوعية المياه القلوية مع سيادة الكلورايد، ومثال ذلك الآبار الواقعة في منطقة رفح وخان يونس. أما مدينة غزة فتقع ضمن منطقة المياه القلوية الترابية، وتشير الدراسات إلى أن 85 في المائة من مياه آبار الشرب في قطاع غزة غير صالحة للشرب، ولقد وصلت نسبة الأملاح إلى أكثر من 1000 ملغم/ لتر في المنطقة الجنوبية الشرقية وأجزاء من المنطقة الوسطى. وفي دراسة أجريت على عدد من الآبار في الفترة من 87ـ 1989، يتضح أن 10 في المائة من العينات وصلت فيها نسبة الكبريت إلى ما يزيد على 900 جزء في المليون، 16 في المائة من العينات وصلت فيها نسبة الفلوريد إلى 0,8ـ3,8 جزء في المليون. 12 في المائة من العينات فيها بكتيريا غير ملائمة مع العلم بأن تزايد نسبة الأملاح في المياه تسبب أضراراً بالصحة العامة.

الجامعة العربية ترسل 150 ألف دولار كمساعدات طبية

■ القاهرة ـ يو بي آي: أعلنت جامعة الدول العربية امس انها ارسلت 150 ألف دولار أمريكي كمساعدات صحية إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها لمواجهة الأزمة الصحية الخانقة التي تواجهها السلطة الفلسطينية.

وقال الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في بيان ان المساعدات جاءت عن طريق مجلس وزراء الصحة العرب الذي قدم 100 ألف دولار فيما خصص اتحاد الأطباء العرب 50 ألف دولار لهذا الغرض. وأضاف موسى أنه تلقى عددا من الرسائل من وزير الصحة الفلسطيني توضح الأوضاع السيئة للمستشفيات في الاراضي الفلسطينية المحتلة واحتياجاتها الملحة من أدوية ومستلزمات طبية.